

بسبب قرارات وزارة النقل "التعسفية" وتغييب الحوار

## أصحاب الحافلات والأجرة ومدارس السياقة يهددون بالإضراب

هددت اتحاديات الناقلين وسيارات الأجرة ومدارس تعليم السياقة بشن إضراب، في حالة عدم استجابة وزارة النقل لمطالبها المشروعة، ووقف القرارات التعسفية التي تتخذ من دون فتح الحوار مع المهنيين.

قررت الاتحاديات الثلاث التابعة للاتحاد العام للتجار والحرفيين، مراسلة وزارة النقل من أجل "إمهالها أجلا وجيزا لتغيير الوضع قبل حدوث الانفجار والغليان في القطاعات المعنية". وأكد رؤساء الاتحاديات، أمس، في ندوة صحفية عقدت بالعاصمة، بأن "وزير النقل هو من يدفعنا في كل مرة للاحتجاج، بسبب رفضه إشراكنا في القرارات المتخذة على اعتبار أننا نمثل المهنيين الناشطين في الميدان".

وقال رئيس اتحادية سائقي سيارات الأجرة، آيت إبراهيم حسين، "لا يمكننا الاستمرار في هذا الوضع، لأن الوزارة تفرض علينا قراراتها التعسفية من دون أي مناقشة، وهو ما يسبب شللا حقيقيا". واعتبر بأن المراسلة الأخيرة التي ستوجه إلى الوزير، اليوم على أقصى تقدير، ستكون آخر "إنذار" لتنظيم حركة احتجاجية وطنية مشتركة.

أما رئيس اتحادية مدارس تعليم السياقة، زين الدين أحمد عودية، فأشار إلى أن هناك نقضا فادحا في عدد الممتحنين للمترشحين في الولايات. وهو مشكل دفع بعدة مهنيين للتهديد بالإضراب. ففي العاصمة مثلا يوجد 45 ممتحنا مقابل أكثر من 400 مدرسة تعليم سياقة. وفي تيزي وزو يوجد 6 ممتحنين مقابل 265 مدرسة تعليم سياقة، في وقت يجتاز 60 ممتحنا شهريا لكل مدرسة تعليم سياقة.

أما رئيس اتحادية ناقلي المسافرين والبضائع، عبد القادر بوشريط، فطالب الوزارة بتجميد قرار فتح الخطوط، و"البنزسة" بها عبر الولايات، في انتظار وضع مخططات وطنية وجهوية للنقل، بما يسمح وتنظيم حركة المرور ومعرفة أي الخطوط متشعبة وأيها بحاجة لتدعيم بالحافلات.

وفيما يتعلق باقتحام مؤسسة طحكوت محي الدين للنقل الجامعي لجال النقل الحضري وما بين الولايات في العاصمة، فأشار إلى أن "لقاء جمعنا بمدير النقل وأكد لنا بأنه لم تمنح له أي رخصة رسمية لاستغلال أي خط".